بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق سياسي

تمهيد:

لقد اتسم المشهد السياسي الوطني منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة حتى انتخابات 13 مايو2023 بجو من الانفتاح و التهدئة نتيجة تلاقي الإرادات بين فخامة رئيس الجمهورية و المعارضة؛ وهو ماكانت الساحة السياسية في أمس الحاجة إليه؛ حيث شكلت هذه المقاربة في تسيير الشأن العام قطيعة جلية مع نمط الحكم الذي كانت تتبعه السلطة السابقة.

جوهر الاتفاق

فعلى مدى أربع سنوات استجابة بالفعل المعارضة الديمقراطية المستنيرة و المسؤولة بشكل ايجابي لهذه المقاربة الجديدة؛ التي تحدد الحوار الصريح و البناء بين مختلف الفاعلين السياسيين. كما تقبلت اليد الممدودة من طرف رئيس الجمهورية خاصة وأنه قد عبر علانية عن تشبثه بالقيم و مشاريع الإصلاح التي دافعت عنها المعارضة بلا كلل ولا ملل على مدى السنين.

وتتعلق هذه القيم والمشاريع على وجه الخصوص بتقوية اللحمة الاجتماعية و الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال القضاء على ممارسات الرق ومخلفاته و تسوية ملفات حقوق الإنسان والمظالم العالقة والإصلاح الضروري لمؤسسات الدولة والحاجة الماسة إلى إرساء الحكم الرشيد.

كما تتعلق بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛ وتوفير خدمات عامة ناجعة سواء فيما يتعلق بالأمن والتوظيف والصحة والتعليم؛ وكذلك بالتشاور بين الشركاء السياسيين حول كافة القضايا الوطنية الجوهرية؛ وقد أدى التقارب في وجهات النظر بين السلطة و المعارضة حول مثل هذه المواضيع الوطنية إلى إبرام اتفاق بين الحكومة و الأحزاب السياسية بشأن إجراء إصلاحات على المدونة الانتخابية تهدف إلى تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة هي وحدها الكفيلة بمنح المنتخبين ثقة المواطنين كشرط أساسي مسبق لمشروعية تمثيله.

و انطلاقا من الاهتمام المشترك بين الطرفين بشأن مستقبل موريتانيا يأتي هذا الاتفاق في سياق وطني دقيق حيث تسعى بعض القوى لجر البلاد إلى عدم الاستقرار بل وحتى إلى الفوضى؛ وعلى الرغم من البعد الايجابي للاتفاق المذكور فإن تطبيق البنود المتعلقة بالعمليات الانتخابية كشف عن اختلالات ونواقص ندد بها جزء كبير من الطبقة السياسية مطالبا لهذا السبب بإصلاح النظام الانتخابي.

إن حالة الخلاف التي سادت بين القوى السياسية بعد انتخابات 13 مايو 2023 تأتي في الوقت الذي تحتشد فيه شبكات الإرهاب والتهديد على حدودنا وتنمو فيه الجريمة و تتنوع في حيزنا الجغرافي، ويضاف إلى هذه المصادر المثيرة للقلق الشديد حالة عدم الاستقرار و انعدام الأمن السائد في المنطقة حيث أضحت للأسف العديد من البلدان في قبضة الاضطرابات و الأزمات المفتوحة على الصعيدين السياسي و الاجتماعي؛ وذلك في سياق أزمة دولية حادة تتميز على وجه الخصوص في اندلاع حرب شبه عالمية.

خارطة الطريق

إننا نحن الأطراف الموقعة عاقدين العزم على مواجهة هذه التحديات؛ والمخاطر المتعددة؛ نؤكد من جديد تشبثنا بالمحافظة على استقرار وأمن بلادنا من خلال إرساء نظام يقوم على العدالة اجتماعية وسيادة القانون و الديمقراطية.

تعتبر أن الأغلبية و المعارضة هما الفاعلان الرئيسيان للديمقراطية و أنهما تتحملان كل فيما يخضها المسؤولية السياسية والأخلاقية عن كل ما يمكن أن يحدث للبلد بسبب انعدام الرؤية وغياب التبصر. يقرر تجاوز تناقضاتنا خدمة للمصالح العليا للأمة ولتجنب المخاطر التي قد تواجه بلدنا جراء الخلافات أيا كانت طبيعتها داخل الطبقة السياسية.

تعتزم القيام على وجه السرعة بدراسة معمقة لنظامنا الانتخابي؛ وإذا لزم الأمر الشروع في إصلاحات ذات الصلة من أجل التغلب على الوضع الناجم عن الانتخابات الأخيرة؛ وتجنب أي خلاف انتخابي في المستقبل.

نعرب عن إرادتنا المشتركة في إجراء الإصلاحات الأساسية الضرورية لصون الوحدة الوطنية وتعزيزها، وترسيخ قيم الديمقراطية ودولة القانون؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد؛ وكذلك من اجل تحسين الظروف المعيشية لمواطنينا الذين يعانون جراء الأزمة و بسبب تداعيات الأوضاع الناجمة عن العشرية المنصرمة.

وسيتم إجراء هذه الإصلاحات في إطار وطني شامل و تشاوري على شكل ورشات انطلاقا من قائمة الموضوعات الملحقة بهذا الاتفاق والتي تشكل جزء لا يتجزأ منه.

نعلن عن إنشاء تفاهم سياسي وطني جمهور وديمقراطي يدعى **الميثاق الجمهوري** مفتوح أمام جميع الفاعلين السياسيين الراغبين في الانضمام إلينا من اجل تنفيذ الإصلاحات المذكورة أعلاه

نعلن أن الميثاق الجمهوري سيعمل على جميع الأصعدة وبكافة الوسائل للمضي قدما ببلادنا إلى المزيد من الوئام والوحدة والتماسك الاجتماعي؛ ومن ثم إلى الديمقراطية و التنمية و الازدهار.

أخيرا نتفق على إنشاء لجنة للسهر على تنفيذ هذا الاتفاق في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ توقيعه، وتتكون اللجنة من ممثلين عن الأطراف الموقعة.

ملحق الاتفاق السياسي

ستتمحور الإصلاحات المذكورة في نص الاتفاق السياسي بشكل خاص حول المحاور التالية:

- القيام على وجه السرعة بدراسة معمقة لنظامنا الانتخابي؛ والشروع في الإصلاحات ذات الصلة من أجل التغلب على الوضع الناجم عن الانتخابات الأخيرة؛ وتجنب أي خلاف انتخابي في المستقبل؛

- استحداث آلية ذات مصداقية لحل ملفات حقوق الإنسان؛ والمظالم العالقة والعمل من أجل تسويتها بصفة نهائية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار بما قيم به من سابق إجراءات في هذا الصدد؛

ـ اعتماد تدابير ملموسة تهدف إلى ترجمة التنوع الثقافي للبلد إلى واقع في المجال العام لاسيما على مستوى وسائل الإعلام؛ والبرامج التعليمية؛ والفعاليات الرسمية،و الاعتراف بقابلية اللغات الوطنية الإفريقية للولوج إلى مرتبة اللغات الرسمية؛

ـ السهر على تفعيل و تطبيق المنظومة القانونية المجرمة للممارسات الاسترقاقية و العنصرية والغير منصفة في حق الفئات المغبونة؛ و إنشاء آلية وطنية لرعاية ضحايا هذه الممارسات؛ وإعادة دمجهم في المجتمع بما في ذلك اعتماد و تنفيذ سياسة وطنية متكاملة للتمييز الايجابي لصالحهم؛

ـ تكريس مبدء المساواة وتكافئ الفرص بين عموم أفراد الشعب في كافة المجالات و على جميع الأصعدة.

ـ محاربة ارتفاع الأسعار من خلال التدابير المناسبة التي من شأنها أن تحمي بشكل مستديم القوة الشرائية للمواطنين؛

ـ وضع آلية فعالة لتعبئة وطنية من أجل دعم وتعزيز سياسة هادفة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في المجال الغذائي؛

ـ تعزيز الحكم الرشيد في مجالات تسيير الشأن العام و الإدارة و المالية العامة من خلال تعزيز آلية وطنية لمكافحة الرشوة و تنفيذها بفعالي؛

ـ الحرص على تطبيق توصيات المشاورات الوطنية حول إصلاح التعليم؛ وتكاتف جهود القوى الوطنية من أجل إنجاح المدرسة الجمهورية؛

ـ الحرص على تطبيق توصيات المشاورات الوطنية حول إصلاح العدالة؛

ـ تطبيق الفصل الصارم بين الوظائف السياسية؛ والفنية و المضي قدما في النأي بالإدارة العامة عن المعترك السياسي والمسابقات الانتخابية؛

ـ العمل على النهوض بالأحزاب السياسة والصحافة والمجتمع المدني والقطاع الخاص و المجموعات المحلية للعب دورهم كفاعلين رئيسيين في تنمية البلد؛

ـ العمل على إقامة حوار اجتماعي مستديم بين الشركاء الاجتماعيين والسهر على حماية حقوق العمال؛

ـ وضع إستراتجية وطنية متكاملة لحماية الأطفال والشباب من المخدرات و الانحراف و العنف و معالجة البطالة وهجرة الشباب؛

ـ السهر على توفير المزيد من التمكين للنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة؛ والعمل على دمجهم في الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية في البلد؛

ـ إنشاء صندوق سيادي يغذى من إيرادات المحروقات؛ ويخدم التنمية الاقتصادية المستدامة و المتوازنة للبلد، ويحافظ على مصالح الأجيال القادمة؛

ـ السعي لضمان حشد الخبرات وتشجيع الاستثمارات من قبل جالياتنا في الخارج لصالح الوطن.